البلدية في الجزائر بين الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية المحلية: النظر في محدودية الأدوار والعراقيل

جرمولي مليكة
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل

myma06@yahoo.fr

الملخص: تعمل الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية في مختلف أبعادها، حيث من خلال البلدية في الجزائر كالهيئة الأقرب من المواطن تعمل الأطر القانونية المنظمة للبلدية على تحديد أدوار ووظائف الأخيرة بما تعتقد أنه يحقق مشاركة المواطن من جهة، وتنميته المحلية من جهة أخرى، لكن البلدية في الجزائر تبقى وظائفها محدودة جدا مقارنة بما تتطلبه مبادئ الحوكمة المحلية الجيدة، كما تواجهها عدّة عراقيل تحول دون تحقيق أهداف التنمية للمواطن على المستوى المحلي.
الكلمات المفتاحية : الحوكمة المحلية، التنمية المحلية، المواطن المحلي، البلدية .

Résumé :

La gouvernance locale vise le développement local dans ses différentes dimensions, et à travers la commune en Algérie, comme l'organe le plus proche du citoyen, les cadres juridiques régissant la commune travaillent à définir les rôles et fonctions de cette dernière dans ce qu'elle croit assurerai la participation citoyenne d'une part , et de son développement local d'autre part, mais la commune en Algérie, concernant ses fonctions, elle restent très limitées par rapport à ce qu'exigent les principes de la bonne gouvernance locale, comme elle se heurte aussi à plusieurs obstacles qui l'empêchent d'atteindre les objectifs du développement des citoyens au niveau local.
Mots clés : Gouvernance locale, développement local, citoyen local, commune.

مقدمة:

تعد الحوكمة المحلية من أساليب الحكم المحلي الأكثر تحقيقا للتنمية المحلية، حيث أثبت هذا النموذج في المجتمعات المتقدمة إمكانية تحقيقه للتنمية محلية ، بإشراكه في جميع مراحل التنمية، والتي تستهدف في الأخير تحسين حياته إذ تلبي بشكل أفضل حاجيات المواطنين، فمن أجل تحقيق تنمية محلية تحقق أكثر رضا للمواطن على الإدارة المحلية التوجه نحو هذه النموذج كونه يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية ويسمح بمشاركة مختلف الفواعل فيها. ومع مستوى الخدمات المتدني وعدم الرضا الملموس يوميا في حياة المواطن الجزائري فعلى الجزائر العمل على إدخال تعديلات على أساليب تسييرها المحلية. وتعد البلدية أكثر نموذج يمكن من خلالها العمل على تحقيق التنمية المحلية من خلال تطوير إمكانياتها التنموية، فلكونها الأكثر قربا من المواطن فعلى الإدارة المركزية تطوير آلياتها بما يفتح لها المجال للعمل مع المواطن بجعله شريكا في تسيير شؤونه المحلية بما يحقق له التنمية.

إن أهمية هذا الموضوع تبرز محاولة إبراز أسباب الفشل المستمر لمختلف الأساليب المتبعة في الإصلاحات من أجل تحقيق التنمية المحلية في الإدارة المحلية في الجزائر، مما يستدعي ضرورة إتباع أساليب أكثر ديمقراطية وتطورا من الأساليب التقليدية التي لم تفض لأي نتيجة. ومع واقع البلدية في الجزائر والدور المحدود الذي تلعبه في عدّة قطاعات من أجل تحقيق التنمية المحلية فالأمر يحتاج للدراسة لمعرفة محدودية هذا الدور والعراقيل التي تواجهها. في ظل القوانين التي تحدد وظائف البلدية في الجزائر.

لهذا إشكاليتنا هي: **ما هي المشاكل التي تواجه البلدية في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية في إطار تطبيق مفهوم الحوكمة المحلية؟**

وسنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي وهذا من خلال وصف متطلبات الحوكمة المحلية عناصر وأهداف التنمية.كما سنستعمل المقاربة القانونية من خلال دراسة لأدوار البلدية وهذا بالاستعانة بالنصوص والقوانين التي تحدد وظائف البلدية.

وفرضية دراستنا هي: **كلما كانت أدوار البلدية محدودة قانونا وتزايدت العراقيل التي تواجهها عمليا كلما تراجع مستوى تحقيق الحوكمة المحلية ومنه التنمية المحلية على مستوى البلدية.**

وسنتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التنمية المحلية و الحوكمة المحلية.

المحور الثاني: البلدية في الجزائر نظرة في الوظائف

المحور الثالث: العراقيل التي تواجه البلدية في تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تنمية محلية

الخاتمة

المحور الأول: التنمية المحلية والحوكمة المحلية:

أضحت الأساليب التقليدية والتي تقوم على الاعتماد على الدولة والتخطيط المركزي لتحقيق التنمية على المستوى المحلي غير قادرة على تحقيق احتياجات المواطن في تحسين مستوى معيشته، ولهذا من الضروري الاتجاه نحو تحقيق التنمية المحلية من خلال الاعتماد على مختلف الفواعل المحلية في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية. وبذلك علينا الإحاطة بمفهومي التنمية المحلية والحوكمة المحلية من أجل معرفة مدى توفر ذلك في البلدية كوحدة محلية ذات أهمية في التنمية المحلية في الجزائر.

أولا: التنمية المحلية

1- مفهوم التنمية المحلية:

يعرفها **Jean Louis** على أنها عبارة تدل على "التضامن المحلي، التي تكوّن لعلاقة اجتماعية جديدة، وتدافع عن إرادة الإقليم وتثمين الثروة المحلية والتي تؤدي إلى خلق الثروة الاقتصادية"

كما تعرف على أنها "مسعى إتحادي يهدف إلى تجنيد بشكل دائم الفاعلين في الإقليم حول مشروع اقتصادي واجتماعي وثقافي".[1]

وهي "عملية التغيير في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك عن طريق القيادات المحلية القادرة على استخدام الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة ككل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.[2]

كما يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول.

ويرتبط نجاح التنمية المحلية بتفعيل المشاركة، حيث أثبتت تجارب الدول في النمو على أن الأخير يتم بالرجوع إلى مواردها المحلية، والتي أثمنها المورد البشري، وتجاهله يؤدي إلى خلق عبء مستمر على التنمية، فتوفير مورد بشري متزايد من حيث العدد وقليل الكفاءة لا يمكن له تقديم جهود متزايدة لخدمة التنمية.[3]

ما يمكن أن نتوصل إليه خلال التعاريف السابقة أن التنمية المحلية هي علاقة التعاون الناتجة عن الرغبة في إحداث التغييرات المراد تحقيقها والتي لا تكون إلا بمشاركة وتفاعل بين مختلف الفواعل المحلية من أجل رفع مستوى معيشتهم باستخدام الموارد المحلية المتوفرة محليا.

2- عناصر التنمية المحلية:

أصبحت التنمية المحلية ضرورة ملحة من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة، فلم تعد الجهود الحكومية كافية وكفيلة بتحقيق التنمية من دون إشراك مستويات أخرى من المجتمع. وتتمثل عناصر التنمية المحلية فيما يلي:

أ- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية وهو ما يترتب عنه مشاركة جميع السكان في بذل جهود لتحسين مستوياتهم المعيشية ونوعية حياتهم من خلال جهود ذاتية.

ب- توفير مختلف الخدمات ومشاريع التنمية المحلية بالكيفية التي تشجع على الاعتماد على النفس والمشاركة.[4]

3- خصائص التنمية المحلية

- هي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، فهي تقتضي حركة مستمرة في الأبنية الاجتماعية المتنوعة بغية إشباع الحاجيات والمطالب المتجددة.
- عملية موجهة وواعية ومتعمدة تستهدف الأقاليم الفرعية في الوطن، فهي ليست عشوائية وتلقائية.
- عملية إرادية تعمل على التفكير في التخلص من التخلف، الأمر الذي يستدعي الوعي بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل كل المجتمع (المحلي والوطني).[5]

4- أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى:

- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والكهرباء والمياه، فالنهوض بهذه القطاعات مهما في التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.
- زيادة المشاركة والتعاون بين السكان، حيث يساعد ذلك على نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون بأنفسهم في التخطيط لها وتنفيذها.
- تعميق مبدأ المشاركة في التنمية من أجل تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية، وجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية التي من خلالها تتحقق التنمية للمجتمع ككل.(6)

5- أبعاد التنمية المحلية :

- **البعد الاجتماعي:** حيث يبقى الإنسان جوهر كل جهود تحقيق التنمية في بعدها الاجتماعي، حيث تعمل على التركيز على العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية. إلى جانب ضمان الديمقراطية وهذا بإشراك الفرد في عملية اتخاذ القرار بكل شفافية. ويعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية لضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، مع خلق لمجتمع يتصف بالوطنية.
- **البعد الاقتصادي**: حيث تعمل التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي على تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا، من خلال البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، من خلال النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، والمنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها ، لتوفير فائض القيمة، عن طريق المنتجات المحققة. كما يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثتين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال : امتصاص البطالة، توفيرَ المنتجات الاقتصادية للاستهلاك أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى. كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية كالطرقات، المستشفيات والمدارس..الخ التي تساهم في دمج طالبي العمل من جهة وتفتح مجال لخلق الجو المناسب للمجتمع القاطن بذلك الإقليم. وإلى جانب ذلك تعمل على كما استقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة.
- **البعد البيئي:** إن المشاكل البيئية المتمثلة في التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي كتآكل طبقة الأوزون الاحتباس الحراري ونقص المساحات الخضراء واتساع مساحات التصحر والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى

الحدود الجغرافية للدولة، تستدعي الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم. ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية بحيث يصبح لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.
- وضع حدود للاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي وهدر واستنزاف المياه وقطع الأشجار الغابية وضرورة الاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث.[7]

ثانيا: الحوكمة المحلية

1- مفهوم الحوكمة المحلية

بدأت فكرة الحوكمة تظهر منذ السبعينيات من القرن الماضي وهي مفهوم مهم لمساهمته في التحسين المستمر، ولكونه مفهوم يتطور بالتوازي مع التطورات والتغيرات المتسارعة التي تعرفها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات منذ السبعينيات من القرن الماضي والتي لا تزال مستمرة. وهو ما يثبته تبني العديد المنظمات الدولية لمبادئه ، كما أنه يساعد على الرقابة على الأعمال والرشادة في اتخاذ القرارات. وتحول بعدها المفهوم إلى منهجية تهدف إلى تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية وهذا لفشل حكوماتها في تحقيق ذلك.[8] ولقد برز هذا المفهوم أكثر في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، من خلال كتابات صادرة عن البنك الدولي على الخصوص، نتيجة لعوامل داخلية مرتبطة بالدولة وبيئتها وأخرى خارجية مرتبطة بالنظام العالمي وبالتطور التكنولوجي وعلم الإدارة.

ويختلف مفهوم الحوكمة المحلية عن مفهوم الحكم المحلي في كون الأول أشمل، في حين الأخير يتمحور حول الاعتماد على دور المجالس المحلية كمخطط ومبادر للمشروعات، أما الحوكمة المحلية فتتضمن قيادة التفاعلات داخل المجتمع. من خلال التأكيد على التفاعل بين مكونات ثلاث تتمثل في الأجهزة الحكومية، مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[9] أما الحوكمة المحلية واللامركزية فكلاهما مرتبطان ببعضهما البعض فلا يمكن تصور حوكمة محلية رشيدة من دون اللامركزية والتي هي تحويل المسؤوليات والقدرات إلى الإدارة المحلية، ولا يمكن للامركزية أن تكون فعالة من دون دعم للحوكمة المحلية.[10]

يعرفها كل من **ميل Mill** و **لندال Landell** "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية".

ويعرفها **شارليك Charlick** الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال جملة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتحسين القيم التي يناشدها الأفراد والمجتمعات في المجتمع المحلي".[11]

بالنسبة لأنور شاه **Anwar Shah** وسناء شاه **Sana Shah** فالحوكمة المحلية لا تتوقف في مجرد توفير خدمات محلية بل تتعداه إلى الحفاظ على حياة وحرية الأفراد، مع إنشاء فضاءات للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني، وكذا دعم التنمية المحلية والبيئة المستدامة.[12]

حيث تقوم الحوكمة على الأخلاق في السياسة، والسيطرة على الممثلين السياسيين، وإصلاح المؤسسات الدولية، والاتفاقات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح إدارة المؤسسات العامة، وغيرها من السمات.[13]

وفي الحوكمة المحلية دور السلطات المحلية يظهر في مدى قدرتها على إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم من خلال لجان رسمية وعبر لقاءات دورية مع ممثليهم، وتأطير الجمهور المحلي بمشاريع محلية وعن طريق لجان تمكنهم من المتابعة والإشراف والرقابة. وعليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانيتها وكل مشاريعها، واستقصاء وصبر آراء المواطنين لمعرفة حاجاتهم وأولوياتهم. وعليها التعاون محليا مع المجتمع المدني المحلي في إدارة المشاريع المحلية. وتبقى السلطات المحلية الواصلة بين الحكومة المركزية والمواطنين على المستوى المحلي.[14]

ما يمكن التوصل إليه خلال ما سبق أن الحوكمة المحلية هي أسلوب للإدارة المحلية الفعالة تهدف إلى دفع وتحسين القيم المرغوب فيها للأفراد والمجتمع محليا من خلال تفعيل دور الفواعل المحلية(أفراد، قطاع عام وخاص) في إطار مشاركة ديمقراطية تقوم على مبادئ وأخلاق سياسية، تقوم بها الفواعل السابقة بكل الأدوار(إدارة الشؤون العامة ومتابعتها والرقابة عليها) بهدف دعم التنمية المحلية مع ضمان بيئة مستدامة.

2- مكونات الحوكمة المحلية

تتكون الحكمانية من مكونات ينبغي تحقيق التفاعل بينها، وتتمثل في: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المدنية، حيث تمثل الحكومة البيئة السياسية والقانونية المساعدة، في حين يمثل القطاع الخاص العامل على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، في حين تهيئ المجتمعات المدنية المجال للتفاعل السياسي والاجتماعي من خلال تسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[15]

3- عناصر الحوكمة المحلية

تتحقق الحكمانية المحلية الرشيدة عن طريق استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحسب الإعلان الصادر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن المنعقد في صوفيا في ديسمبر 1996 فعناصر الحكمانية المحلية الرشيدة تتمثل في:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطنين في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.[16]

4- سمات الحوكمة المحلية :

تتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بعدّة سمات هي:

- **المشاركة:** ويعني توفير السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين (أفراد وجماعات) للمساهمة في عملية صنع القرار، بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس محلية منتخبة، والمنافسة في الوظائف العامة، ومشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم، وتسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وزيادة الثقة وقبول القرارات السياسية من طرف المواطنين المحليين.
- **المساءلة:** حيث يخضع الممثلين المحليين لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، وهو ما يتطلب أن يكون المواطن على دراية بتصرفات الأجهزة الحكومية، وهو ما يتيح له عملية الرقابة والمساءلة في حالة وجود الفساد.
- **الشرعية:** قبول المواطن المحلي لسلطة الأشخاص الذين يتولون السلطة في المجتمع، ويمارسونها وفق قواعد وإجراءات مقبولة. حسب القانون، وتوفير فرص متساوية للجميع، مع العمل على تحسين حياتهم.
- **الكفاءة والفعالية:** وهي قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي حاجيات المواطن المحلي.
- **الشفافية:** توفير المعلومات وسهولة الحصول عليها من طرف المواطن المحلي، وهذا لقياس فعالية الأجهزة المحلية ولتمكين المواطن المحلي من المشاركة.
- **الاستجابة:** سعي الأجهزة المحلية إلى خدمة كل أطراف المجتمع والاستجابة لمطالبهم خاصة المهمشين والفقراء.[17]

المحور الثاني: البلدية في الجزائر نظرة في الوظائف

تعتبر الجماعات المحلية أحسن تطبيق لمبدأ الديمقراطية، والتي تستلزم مشاركة المواطنين أو ممثليهم في مشاكلهم وتطلعاتهم ، ولقد أخذت الجزائر بنفس المبدأ منذ استقلالها.[18]

تمثل الإدارة المحلية في الجزائر كل من البلدية والولاية، وتعد أسلوبا للامركزية الإقليمية الموروث من الاحتلال الفرنسي، ولسبب ما كانت تعانيه هذه الهيئات المحلية فالمشرع الجزائري فضل بعد

الاستقلال تبني اللامركزية، وتجسد ذلك في أول دستور صادر عن الجمهورية الجزائرية والذي هو دستور سنة 1963.[19]

وسنركز على البلدية كونها أقدم تنظيم محلي عرفته الجزائر قبل ظهور الولاية، كما أنها أي البلدية تعد أقرب هيئة للمواطن والتي يمكنه من خلالها أن يعمل من أجل تحقيق التنمية المحلية.

1- البلدية بعد الاستقلال

بلغ عدد البلديات التي وضعتها السلطات الاستعمارية 1535 بلدية، وكانت ذات تسيير غير متجانس، وبموارد منخفضة. لهذا بعد الاستقلال عملت الجمهورية الجزائرية على صب الاهتمام بها لضمان حسن تسييرها، من أجل إشراكها في المهام الاقتصادية الاجتماعية. وكانت أول خطوة هي تقليص عددها إلى 676 بلدية، بموجب الأمر رقم 63- 421 المؤرخ في 23 أكتوبر 1963، وثم 704 بلدية سنة 1977. في حين جاء الأمر رقم 67 – 24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 ليوضح أهمية الجماعات المحلية من خلال صلاحياتها ومساهمتها في التنمية العامة للاقتصاد ومسؤوليتها في الميدان الاجتماعي والثقافي. ولأسباب عدّة قررت السلطة في سنة 1984 إعادة تنظيم إقليمها ليتشكل من 48 ولاية و1551 بلدية (قانون 84- 09). [20]

ما لوحظ على قانون سنة 1967 فإنه قام بإسناد تدريجيا مهام سياسية واقتصادية جديدة للبلدية، وتم اختيار ثلثي أعضاء مجالسه من المنظمات الوطنية و مناظلي جبهة التحرير الوطني والذين يمثلون مختلف الطبقات الاجتماعية والمهنية، لكن ما لوحظ هو أن جبهة التحرير كانت كأداة احتكارية لشكل مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية.[21]

يعرف قانون البلدية رقم 10/11 البلدية على أنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".[22] إذن فبالنسبة للقانون فالبلدية هي القاعدة الإقليمية للدولة وهي الإطار الذي يشارك من خلاله المواطن في تسيير الشأن العام. وهو يعد اعترافا بالأهمية و بالدور الذي تلعبه الشراكة بين البلدية والمواطن في تسيير شؤونهم المحلية.

فالتوجه نحو حوكمة محلية يتطلب فتح المجال أمام كل الفواعل المجتمعية للمشاركة في التنمية المحلية، حيث تشارك كل من المصالح المركزية للدولة والأحزاب السياسية والمنتخبون والحركات الجمعوية والمتعاملون الاقتصاديون العموميون والخواص والمواطنون، ويخضع هؤلاء كلهم للشرعية والتمثيلية واستعمال السلطة في إطار الحوكمة المحلية.[23]

2- وظائف البلدية في الإدارة المحلية في الجزائر

يمارس المجلس الشعبي البلدي كهيئة منتخبة وممثلة للشعب عدّة مهام هدفها تحقيق احتياجات المواطن في مختلف المجالات، فالمواطن هو الجوهر والهدف الأساسي الذي تعمل من أجله كل برامج التنمية المحلية. وتتمثل هذه المهام في:

مجال التنمية والتهيئة:

- إعداد البرامج السنوية والمتعددة والمصادقة عليها والسهر على تنفيذها. في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية.
- إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها.
- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء .خاصة عند إقامة المشاريع على الإقليم.
- التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية متماشية مع طاقات البلدية ومخططاتها التنموية.
- حماية التربة والموارد المائية والسهر على استغلالها بشكل أفضل.[24]

وفي ما يتعلق بالتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز فتقوم بـ:

- إعداد المخططات العمرانية: وتتمثل في:
  - المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية: حيث يحدد مناطق التجمعات السكنية والتجهيزات العمومية والمناطق اللازم حمايتها.
  - مخطط شغل الأراضي: بمقتضاه يتم التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء، وتحديد كمية البناء الدنيا والقصوى المسموح به، وكذلك ضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات وتحديد الارتفاقات العامة، وتحديد الأحياء والشوارع ومواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.
- الرقابة الدائمة لعمليات البناء: تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، وكل عمليات البناء في إقليم البلدية ومدى مطابقتها للتشريعات العقارية المعمول بها، مع التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، وخضوعها للترخيص من طرفها، وكل ما يتعلق بتسديد الرسوم المحددة قانونا، كما كلف أيضا باحترام الأحكام المتعلقة بمحاربة السكنات الهشة غير القانونية.

- الاهتمام بالجانب البيئي بحيث باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية والخاضعة لأحكام حماية البيئة، يستوجب موافقة المجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع يحتمل الأضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية.
- حماية التراث العمراني والتاريخي، والمواقع التي لها قيمة طبيعية وأثرية أو جمالية كما تسهر البلدية على المحافظة على وعائها وتحافظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية، وأن تعطي الأولوية لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي، وتسهر على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.
- المبادرة بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل، والتجهيزات الخاص بالشبكات التابعة والقيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاختصاصها لاحتواء الأنشطة الاقتصادية أو التجارية أو الخدمات.
- وضع شروط تحفيزية للترقية العقارية، والمساهمة في ترقية برامج السكن، وتشجيع وتنظم كل عمل يهدف إلى حماية وصيانة أو ترميم المباني أو الأحياء تقوم به كل جمعية سكان تحقق هذه الغرض.
- تسمية الفضاءات المأهولة، وتسمية كافة المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية ومختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية، هذه الأخيرة تعمل على صيانة وتزويد شبكة طرقاتها التابعة لها بإشارات المرور.
- تساهم وتعمل البلدية على ضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة، كما تساهم في صيانة المساجد والمدارس القرآنية على مستوى إقليمها .
- تهيئة المساحات الخضراء والعتاد الحضري، كما تساهم في صيانة أماكن الترفيه والتسلية والشواطئ، بغية تحسين الإطار المعيشي للأفراد.[25]

في مجال الصحة

في مجال الصحة ونظافة المحيط تتولى البلدية:

- إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج.
- تحسين استغلال وصيانة مؤسسات الصحية الموجودة في الإقليم والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية.
- اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمة الصحية.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأمان والمؤسسات المستقبلة للجمهور
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة المسببات في نقل الأمراض المتنقلة.[26]

في مجال التربية والثقافة والرياضة والسياحة:

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.
- اتخاذ التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- اتخاذ التدبير الرامية إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.[27]

لقد أشرنا في المحور السابق في مفهوم التنمية المحلية على أنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي نذكر بها على أنها: تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والكهرباء والمياه، زيادة المشاركة والتعاون بين السكان، بتحويلهم من مستوى اللامبالاة نحو مستوى المشاركة الفاعلة وزيادة حرصهم على المشروعات التي يساهمون بأنفسهم في التخطيط لها وتنفيذها. مع تعميق مبدأ المشاركة في التنمية من أجل تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية، وجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية التي من خلالها تتحقق التنمية للمجتمع ككل.

ما نلاحظه في المهام السابقة للبلدية لا إشارة لمشاركة المواطن في ذاك من مرحلة التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتحقيق التعاون بين السكان من أجل النهوض بالتنمية. حيث لا تزال التنمية المحلية أحادية الطرف والمبادرة أي من البلدية والتي تملي عليها السلطة المركزية مهامها من خلال النصوص والتشريعات.

المحور الثالث: العراقيل التي تواجه البلدية في تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تنمية محلية فعالة

ما يمكن قوله عن الإدارة المحلية في الجزائر فيما يتعلق بمدى توافر خصائص الحوكمة المحلية التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية المحلية، فواقع البلدية في الجزائر يثبت محدودية ذلك. فالتنمية المحلية لم تتحقق بسبب واقع الإدارة المحلية في الجزائر، فما يمكن استنتاجه حول وضع الإدارة المحلية المتمثلة خاصة في البلدية على العموم فهو:

على المستوى الإداري:

- يبقى تطبيق الحوكمة في الإدارة المحلية جدّ محدود، فنقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون لم تتحقق في الواقع بالنظر إلى الأدوار التي تطرقنا إليها في المحور السابق، وهذا راجع لعدّة عراقيل هي:

- معاناة العديد من الإدارات المحلية من مشكلة قلة أو وضعف الكفاءات الإدارية وهو ما يمكن أن تساهم في تشجيع التشاركية على تحقيق التنمية المحلية، وهي مشكلة تعاني منها بعض المناطق الحضرية والقرى النائية والصحراوية والمناطق الجبلية والأقاليم الحدودية.[28] وهذا يشكل تأخرا كبيرا بالنسبة للإدارة المحلية الجزائرية خاصة مع التطور الذي وصلت إليه طرق وأشكال التسيير في الإدارات المحلية والتي أصبحت في عصر التطور التكنولوجي تسير عن بعد.
- محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.
- عدم إمكانية ترقية المجتمع المحلي أو تمثيله أمام السلطات العمومية لتقديم انشغالاتهم ومشاكلهم وهذا لعدم وجود جمعيات تنموية.[29] فلا يزال الممثل المحلي يلعب أدوارا تقليدية واحتكارية، حيث لا يزال يرفض فكرة تقاسم الأدوار والمجتمع المدني من جهة، مع محدودية وعي المواطن بالدور الذي يمكن أن يؤديه.

- غياب كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية: حيث أن الهدف الأساسي من الإدارات المحلية هو إيجاد وتعزيز أساليب الاتصال بين الإدارات المحلية والمواطن بالشكل الذي يمكن المواطن من ممارسة حقه في تسيير الشؤون العامة وتحقيق التنمية المحلية، حيث أنه لا يكفي النص قانونيا على أن المشاركة الشعبية حق وواجب، ولا تقنين قنواتها وإجراء الانتخابات في جعل المشاركة الشعبية فعالة. بل لا بد أن تكون المشاركة الشعبية واسعة وفعلية تساهم في صنع السياسات والقرارات محليا وتحقق أهدافها.[30]

- وإن كانت القوانين تثمن دور البلدية في التنمية المحلية لكن ما يلاحظ غياب مخطط هيكلي عام وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور ازدواجية وتضارب بين المسؤوليات مما قيد من عمل الجهاز الإداري .
- محدودية مبادرات البلديات واعتمادها على ما هو جاهز من الحلول، وقبول كل جديد دون مراجعة من خلال النظر إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع.
- وأن كان من المفترض منح دور للمواطن لكن ما يلاحظ هو عدم تكافؤ الفرص بالنسبة لكل المواطنين بسبب المحسوبية والوساطة، وعدم وضع الإدارة للمواطن في أولويات اهتماماتها.[31] ما يعني عدم منح أهمية للمواطن سواء في تلبية حاجياته أو إشراكه في رسم السياسات العامة، أو في الاستفادة من قدراته في التوظيف والتي لا زالت لا تقوم على أسس موضوعية مما يهدر الطاقات المحلية.
- تجاهل المجالس المحلية لدورها في حل قضايا أساسية مثل البطالة وتنظيم الأسرة ومحو الأمية وحماية البيئة.[32]
- انخفاض مستوى أداء الموظفين مع تضخم حجمهم في الوحدات المحلية.[33] كما يلاحظ أن النفقات على أجور الموظفين تمتص أكبر نسبة من ميزانية البلديات حيث تتراوح ما بين 65 و70 بالمائة من ميزانية البلدية، وهذا ما يوضح أن وظيفة البلدية هي الخدمة العمومية في الأساس حيث العنصر البشري هو الفاعل الأساسي في الإنتاج.[34]
- والتوزيع غير المنطقي للموظفين بسبب النقص الفادح في التأطير المحلي، وإن كانت قدرة البلدية على إدارة مشاريعها يمكنها من تحقيق استقلالية مالية لكن هذا لا يتوفر إلاّ في البلديات الكبرى في حين البلديات الصغيرة فتبقى عاجزة على التمويل الذاتي ومنه تبقى في تبعية للسلطة المركزية.[35] وهو الأمر الذي يجعل تطبيق الحوكمة المحلية التي تثمن الجهود المحلية محدودا.
- ضعف التزام المؤسسات المحلية بالقوانين واللوائح الإدارية، وعدم وجود عقوبات كافية تجبر الموظف على الالتزام المهني والأخلاقي، وهو ما أضر بالمصلحة العامة ويضعف الثقة بين الشعب والجهاز الإداري المحلي.[36]
- غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية وهو ما تسبب في انتشار الظواهر السلبية للبيروقراطية خاصة الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية والتحايل على القوانين، واحتقار العمل كقيمة حضارية.[37]

- على المستوى الاقتصادي

- بالنظر لما ينبغي أن يتسم به المستوى الاقتصادي في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة الذي يتطلب لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية على المستوى

المحلي مع تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي يبق الأمر بالنسبة للبلدية في الجزائر محدودا وهذا لعدّة أسباب وهي:

- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.[38] حيث لا تزال البلدية في تبعية للوصاية المركزية، وللخروج من هذه التبعية لا بد من منح ضمانات وتدعيم أكثر للامركزية للجماعات المحلية، وضرورة القيام بإصلاحات لمنحها الحرية في التسيير حتى لا تكون اللامركزية فارغة من محتواها، ولتمكين المجالس المحلية المنتخبة من تنفيذ القرارات المتخذة محليا مع توفير وسائل مادية وبشرية لها.[39]
- العديد من البلديات فقيرة لا إمكانيات لها حيث تعاني عجزا متزايدا وتبعية، ولديها مؤشر تنمية جد منخفض وهي بلديات في العديد منها معزولة.[40]
- قلة ومحدودية تواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.[41]
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، حيث تعتبر غير كافية لتغطية النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا، فالتعدد الذي تعرفه صلاحيات الجماعات المحلية خاصة البلديات يثقلها بالمهام ومنه يزيد من النفقات والتي ينبغي لها أن تجد كيفية لتغطيتها.[42]
- ارتفاع نفقات البلديات بسبب تحملها لبعض المصاريف التي كان من المفترض أن تتحملها الوزارات، إلى جانب زيادة بعض النفقات عن حدّها مثل النفقات المترتبة عن زيادة استهلاك الكهرباء وزيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي أدت إلى تشكيل ديون تزيد من ثقل نفقات البلدية.[43]
- مشكلة التقسيم الإداري، حيث أن التقسيم الجماعي لا ينطلق من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي، مع عدم وجود معايير دقيقة لترقية الجماعات الريفية القروية إلى جماعات حضرية.[44]
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العديد من البلديات.[45]

على المستوى الاجتماعي

كما سبق وأن أشرنا إليه أن الإنسان جوهر كل جهود تحقيق التنمية، من خلال العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية . حيث على الإدارة المحلية العمل على ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير ثروتها المحلية. لكن أكثر جانب يعاني من التهميش في البلدية هو الجانب الاجتماعي، كما أن المواطن لم تمنح له فرصة للمشاركة في هذا المجال من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من الحكمانية . لهذا فالتنمية المحلية لم تحقق ثمارها على المستوى المحلي وهذا راجع لـ :

- الانفجار السكاني وتأثير ذلك على الموارد الطبيعية، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- التأخر المسجل في البيئة الاجتماعية والراجع إلى ضعف التكوين والتعليم البيئيين. وهو ما أدى إلى نقص الإطارات البيئية على المستوى المحلي. [46] حيث قلة الوعي الاجتماعي والبيئي للمواطن ضيع عليه فرصة الاستفادة من الخصوصيات الاجتماعية والبيئية المحلية وتوظيفها من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

على المستوى السياسي:

- أكثر ما تعاني منه البلدية ويعرقلها في تحقيق التنمية المحلية هو غياب عنصر يعد أساسيا في تطبيقات الحوكمة المحلية وهو المشاركة حيث ما يلاحظ هو غياب مشاركة حقيقية للمواطنين في صنع القرار المحلي إن لم نقل غيابها تماما. وهذا يعود بدوره إلى وجود عدّة عراقيل على هذا المستوى تتمثل في:

- سيطرة المركزية وغياب الديمقراطية المحلية، حيث تعيق المركزية التقدم واستغلال نقاط القوة وتعيق تحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي. والتي تسمح بوجود توازن بين الأهداف المحلية والوطنية والتكامل في الخدمات و تسمح بإشراك القاعدة الشعبية و تنمية إحساس المواطن بالمشاكل والتحديات الوطنية وليس فقط تركيزه على المطالب المحلية، وإنما أشراكه بطريقة فعالة. [47] فأكبر ما يعيق الديمقراطية المحلية هي التبعية للمركز والبيروقراطية المشددة لهذا الأخير. وهو ما لا يفتح للمواطن المجال للتفكير في ما قد يحقق له التنمية المحلية بما يتماشى وخصوصيته المحلية خارجا عن الإطار الوطني.

-عدم تطبيق النصوص القانونية والتشريعات المحلية الخاصة بمشاركة المواطن من جهة وعزوف المواطنين عن المشاركة والتعاون مع المجالس المنتخبة من جهة أخرى وهو أمر راجع في الواقع لغياب الثقة بين المنتخب المحلي والمواطن.[48] ما أثر على العلاقة بينهما بشكل كلي وعرقل حتى في فكرة التشارك التي هي أساس الحوكمة المحلية ، فلا يمكن لطرف أن يقبل بالتشارك مع طرف لا يثق به في الأساس.

- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الراشد (الصالح) والذي يعبر عن الحقوق الفردية والجماعية وهو ما يسمح باستعادة معنى الديمقراطية الحقيقي ويزيد من مصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات القانونية والتشريعية.

- غياب حقوق الإنسان في كثير من المستويات المحلية خاصة حقوق المرأة. [49] وهو الأمر الذي يضيع فرصة في الاستفادة من قدرات وإمكانيات المرأة كشريك في التنمية في إطار تجسيد مفهوم الحوكمة المحلية.

- تعطّل المشاريع التنموية بسبب الصراع الحزبي وصراع المصالح داخل المجالس المنتخبة.

- ظهور الحركات الاحتجاجية اليومية للمطالبة بالخدمات العمومية والشغل والسكن في ظل نقص الموارد. [50] فالاحتجاجات تعد نتيجة حتمية للتعبير عن التذمر الحاصل أوساط الشعب، فالصراعات الحاصلة داخل المجالس المنتخبة الناتجة عن طغيان المصلحة الشخصية لممثلين الشعب على مصلحة هذا الأخير أدت إلى عرقلة إنجاز عدّة مشاريع وهو ما أثر على المواطن الذي يفترض منه أن يستفيد من هذه المشاريع لتحسين حياته وظروف معيشته.

الخاتمة:

ما توصلنا إليه خلال هذه الدراسة أن الحوكمة المحلية تهتم بمختلف أبعاد التنمية التي تهم المواطن، حيث تعمل على تحقيق التنمية في كل المستويات التي تمس حياته. من خلال إشراكه في مختلف مراحلها. وبالنسبة للبلدية كهيئة محلية، وكمسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية للمواطن، وإن منحت لها أدوار نظريا على عدة مستويات لكن بالنظر إلى ما تتطلبه الحوكمة المحلية من معايير لتحقيق التنمية المحلية غير متوفرة بالنظر إلى ما تنص عليه القوانين حيث أدوارها جد محدودة وهذا على جميع المستويات، حيث مشاركة المواطن منعدمة من التخطيط إلى التنفيذ بل وحتى في المساءلة والرقابة والمتابعة.

وهو ما يتطلب التجديد في المنظومة القانونية من أجل ضمان ذلك ومواكبة التطورات التي عرفتها حياة المواطن واحتياجاته.

كما توصلنا إلى أن البلدية تواجهها عدّة عراقيل إدارية واقتصادية واجتماعية وسياسية، تعود في الأساس إلى مشاكل مرتبطة باستمرار سيطرة الإدارة المركزية من جهة وسيطرة الأساليب التقليدية لدى الإدارة المحلية وتقاعسها في أداء أدوارها وغياب ثقافة المشاركة لديها من جهة ثانية، مع سلبية ومحدودية وعي المواطن بالأدوار التي يمكن أي يؤديها.

وما يمكن أن يوصى به للإدارة المحلية من أجل الوصول إلى الحكمانية المحلية هو:

- تعديل القوانين بما يضمن تفعيل دور الهيئات المحلية خاصة البلدية وتحقيق المشاركة الفعالة لمختلف أطراف الحوكمة المحلية في إطار الشراكة من أجل تحقيق التنمية المحلية.
- توسيع نشر ثقافة المشاركة لدى المواطن حتى يتسنى له فهم الأدوار التي يمكن أن يؤديها ويساهم في رسم السياسات واتخاذ القرار وتحمل المسؤوليات ومتابعة البرامج التنموية من أجل تحقيق التنمية المحلية في إطار مبادئ الحوكمة.
- تطوير المنظومة التعليمية بما يسمح للمواطن لأن يصبح عنصرا فعالا وفاعلا في المجتمع.
- توفير الأنظمة الإدارية والمعلوماتية اللازمة والعمل على جعل التكنولوجيات المتطورة متاحة للمواطنين من أجل تحقيق الحكمانية المحلية ومنها تحقيق التنمية المحلية.
- العمل على جعل القطاع الخاص شريك فعال في التنمية المحلية بما يضمن تحقيق المصلحة العامة و مصلحة القطاع الخاص وبعث نشاط هذا الأخير.

- تحسين أداء ومهارات الإداريين من أجل تحسين مستوى الخدمات للمواطنين وتحقيق الاستجابة للمطالب المختلفة لهم بمستوى من الكفاءة وبأكثر فعالية.
- توسيع سبل وتطوير أساليب الحصول على الموارد المالية التي تمكن الإدارة المحلية من الاستجابة للاحتياجات المحلية للمواطنين بما يحقق التنمية المحلية ويستفيد منها جميع المواطنين.
- التشجيع على الإبداع لخلق مصادر ثروة محلية جديدة.

الهوامش:

(1) نايلي محمد، "الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 02، ص 88.

(2) سامية فقير، محمد أمين لعروم، "مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ضل التعديلات الجديدة في الجزائر"، ورقة مقدمة في **المؤتمر الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –تجارب دولية-** المنظم يوم 17 و18 أفريل 2018، من طرف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير بجامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج . ص 4 .

(3) بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، في **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، تحرير محمد غربي وآخرون، بيروت، دار الروافد الثقافية، 2014، ص 95.

(4) كاهنة شاطري، " تطور اللامركزية الإدارية فرنسا والجزائر نموذجا، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 13، من الرابط **http://jilrc.com/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2/**، يوم الإطلاع 6 جوان 2019، على الساعة 13:50.

(5) سامية فقير، محمد أمين لعروم، **المرجع السابق الذكر**، ص 4.

(6) **المرجع نفسه.** نفس الصفحة.

(7) زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، مارس 2017، المجلد 1، عدد1، ص 100.

(8) حمزة برابح، "واقع وآليات تطبيق الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية ورقلة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 22.

(9) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، بحوث وأوراق عمل **ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية المحلية والبلديات –خيارات وتوجهات**، المنعقد في اسطنبول –تركيا- جويلية 2010، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2011، ص 11.

(10) حمزة برابح، **المرجع السابق الذكر**، ص 32.

(11) أسيا بلخير، " إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي –بين النظرية والتطبيق- النموذج الجزائر أنموذجا 2000 – 2007م / 1421 -1428 هـ، **رسالة ماجستير**، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009، ص 62.

(12) عاشور كتوس، عبد القادر زواتنية، "الحوكمة المحلية ومتطلبات تحقيقها-على ضوء تجربة أوكرانيا"، الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية أيام 7 و8 ديسمبر 2015، جامعة الشلف . ص 3.

(13) John Pitseys, « Le concept de gouvernance », Dans Revue interdisciplinaire d'études juridiques **, Volume 65 , 2010/2 , in https://www.cairn.info/revue-interdisciplinaire-d-etudes-juridiques-2010-2-page-207.htm# ,** consulté le 27 juillet 2020 à 14h25.

(14) أسيا بلخير، **المرجع السابق الذكر**، ص 62.
(15) زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 44 .
(16) بومدين طاشمة، **المرجع السابق الذكر**، ص 98 ، 99.
(17) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المرجع السابق الذكر**، ص 11، 12.
(18) حنان سعيدي سياف، فاطمة راشدي، "حوكمة المصالح المالية للجماعات المحلية كآلية لدعم للتنمية المحلية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة"، **مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، عدد 40، مارس 2018 ، ص 34 .
(19) عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، ط 2، الجزائر ، جسور للنشر والتوزيع، 2007، ص 227.
(20) حنان سعيدي سياف، فاطمة راشدي، **المرجع السابق الذكر**، ص 35.
(21) محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات قسنطينة، **رسالة دكتوراه**، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة، 2011، ص 142
(22) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، 2012، ص 17، 18، من الرابط **http://www.apn.dz/AR/images/textes_reformes_politiques_ar/05-code_des_collectivites_territoriales_commune._ar_.pdf**، أطلع عليه يوم 10 جوان، على الساعة 14:45.
(23) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات، **مجلة التراث** ، المجلد 08، عدد 01، 2018، ص 221.
(24) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، 2012، ص 17، 18، من الرابط **http://www.apn.dz/AR/images/textes_reformes_politiques_ar/05-code_des_collectivites_territoriales_commune._ar_.pdf**، أطلع عليه يوم 10 جوان، على الساعة 14:45.
(25) ياسين ربوح،" محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر"، **محاضرات موجهة للسنة الثالثة علوم سياسية**، تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، 2017، ص 37، 38.
(26) زكية آكلي، فريدة كافي، **المرجع السابق الذكر**، ص 103، 104.
(27) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، **المرجع السابق الذكر.**
(28) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، **المرجع السابق الذكر**، ص 223.
(29) مهدية بن طيبة، سفيان خروبي، "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية"، **مجلة إليزا للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي إليزي، عدد 01 ، 2016، ص 92.
(30) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، **المرجع السابق الذكر**، ص 223.
(31) **المرجع نفسه**، ص 107، 108.
(32) بومدين طاشمة، **المرجع السابق الذكر**، ص110.
(33) **المرجع نفسه**، ص 108.
(34) Samir Saibi, « Elaboration, exécution et contrôle des budgets des communes », **Revue algérienne de finances publiques**, n° 2 , décembre 2012, p 115 .
(35) مهدية بن طيبة، سفيان خروبي، **المرجع السابق الذكر**، ص 92.
(36) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، **المرجع السابق الذكر**، ص 223.
(37) بومدين طاشمة، **المرجع السابق الذكر**، ص 110.
(38) زكية آكلي، فريدة كافي، **المرجع السابق الذكر**، ص 106.
(39) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، **المرجع السابق الذكر**، ص 224.
(40) Samir Boumoula , « Dysfonctionnements et inégalités financières entre les commune (de nouveaux outils et disfonctionnement) : cas d'un groupe de communes de la région de Béjaia », **Les cahiers du CREAD**, n° 93 , 2019, P 110.
(41) زكية آكلي، فريدة كافي، **المرجع السابق الذكر**، ص 106، 107.
(42) **المرجع نفسه**، نفس الصفحات.

(43) **المرجع نفسه**، ص107.
(44) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، **المرجع السابق الذكر**، ص 223.
(45) **المرجع نفسه**، ص 225 .
(46) زكية آكلي، فريدة كافي، **المرجع السابق الذكر**، ص107.
(47) **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.
(48) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، **المرجع السابق الذكر**، ص 225.
(49) زكية آكلي، فريدة كافي، **المرجع السابق الذكر**، ص 107 .
(50) مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، **المرجع السابق الذكر**، ص 225.